هوكشتاين إلى بيروت الثلثاء حاملاً «مقاربة» تعيد إحياء مفاوضات الترسيم... لبنان ينتظر «الاقتراحات»

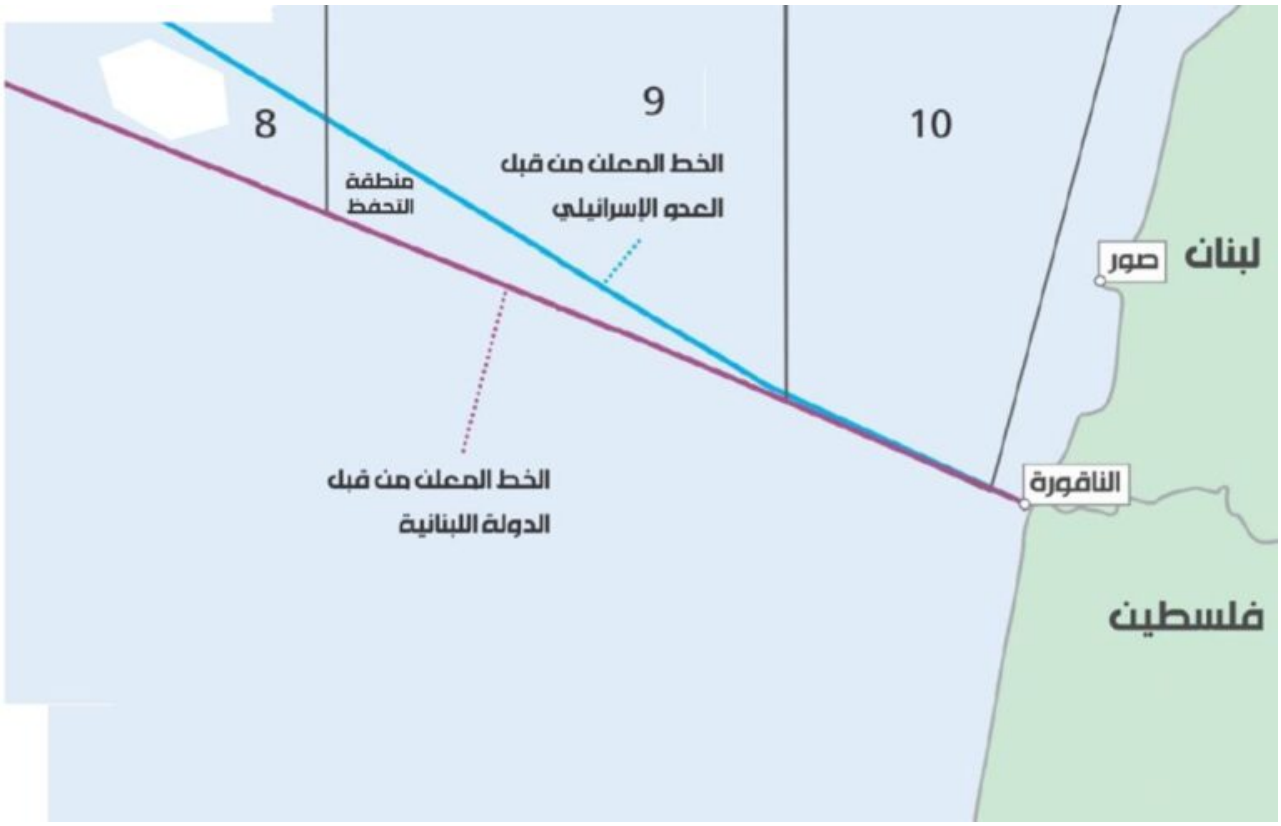

موريس متى – 02-2022-

يصل الى بيروت الثلثاء المقبل المنسق الاميركي لشؤون الطاقة الدولية والوسيط في موضوع #ترسيم الحدود البحرية الجنوبية آموس هوكشتاين آتيا من تل أبيب وفي جعبته تصور لكيفية إعادة إحياء المفاوضات غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل لترسيم الحدود، فيما تشير المعلومات الى إمكان ان يحمل هوكشتاين للجانب اللبناني ردا رسميا إسرائيليا على الشروط اللبنانية التي تعيد الوفد اللبناني الى طاولة المفاوضات.

تتعدد الروايات والتحليلات لما قد يحمله المفاوض الاميركي معه الى بيروت، في حين تشير المعلومات الى امكان ان يقترح الابقاء على الخط 23 وإسقاط الخط 29 والتأكيد على حق لبنان بمساحة الـ 860 كلم2 المتنازع عليها، شرط التأكيد على ملكية إسرائيل لحقل

«كاريش» على ان يكون حقل «قانا» من حصة لبنان. ولكن، في حال صدقت هذه التوقعات، نكون قد انتقلنا من حل «علمي» لترسيم الحدود الى حل «سياسي» يسقط الخطوط المقترحة لكون جزء من حقل «قانا»، الذي تقدّر احتياطاته بمليارات الدولارات، وقد يصل حجم ثرواته إلى ضعفَي حقل «كاريش»، وثلثا هذا الحقل موجودان في البلوك الرقم 9 اللبناني، أما الثلث المتبقي فموجود مباشرة تحت الخط 23. وحتى مع اعتماد الخط 23 والابقاء على مساحة الـ 860 كلم2 لمصلحة لبنان، فان أي حل لا يحفظ كل حقل «قانا» لمصلحة لبنان لن ترضى به بيروت. ويبدو ان الجانب الاسرائيلي هو الاكثر «إستعجالا» للإنتهاء من ملف ترسيم الحدود البحرية مع لبنان، حيث تترقب إسرائيل وصول باخرة التنقيب في آذار المقبل لبدء العمل في حقول «تانين» و»كاريش نورث» و»كاريش ساوث»، مع الاشارة الى ان كل حقل «كاريش نورث» يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها مع لبنان، في حين ان ما بين 5% الى 10% من حقل «كاريش ساوث» يقع ضمن المنطقة المتنازع عليها. وفي أحدث التطورات المتعلقة بسعي إسرائيل للإسراع في بدء العمل على هذه الحقول، وبعد أيام من اعلان وزير الطاقة الإسرائيلي تمنياته باستئناف المفاوضات الحدودية مع لبنان بوساطة أميركية قريبا، توقّع شركة «إنرجين» اليونانية التي تعمل على حقول غاز «كاريش» و»كاريش الشمالي» و»تانين» قبالة السواحل الاسرائيلية، عقد بدء استخراج الغاز من حقل «كاريش» بحلول الربع الثالث من العام الحالي مع استخدام سفينة FPSO التي بنتها شركة Sembcorp Marine في سنغافورة بكلفة مليار دولار، على ان تبحر هذه السفينة نحو الشواطئ الاسرائيلية في الأشهر المقبلة وتحتاج الى 35 يوما للوصول الى النقطة المتفق عليها في البحر، والى 3 اشهر بعد تاريخ الوصول لبدء مهمتها. وفي تشرين الثاني الفائت، أكدت شركة «إنرجين» ان موعد إنتاج الغاز من حقل «كاريش» يبقى في النصف الثاني من العام 2022 بعدما توقعت الشركة في العام 2018 ان تبدأ عملية استخراج الغاز من حقل «كاريش» في الربع الاول من العام 2021، لكن الظروف لم تصبّ في مصلحة تل ابيب لناحية الالتزام بالوقت المحدد نتيجة الخلافات السياسية الداخلية وازمة حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، اضافة الى جائحة كورونا وغيرها.

وفي هذا السياق، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «إنرجين» ماتيوس ستكون جاهزة للإبحار نحو المياه الاسرائيلية FPSO ريغاس ان سفينة في نهاية آذار المقبل، على ان تعمل في حقل «كاريش» ولتبدأ عملية

استخراج الغاز في الربع الثالث من العام الحالي لتنتقل بعدها الى حقل (NEA/NI) المصري.

الخبير الدولي في شؤون الطاقة رودي بارودي يرحب بأي وساطة من الولايات المتحدة لإعادة إحياء المفاوضات غير المباشرة بين لبنان وإسرائيل، معتبرا انها «بالتأكيد موضع ترحيب كبير إقليميا ودوليا وذلك للمضي قدمًا بشكل تدريجي في التوصل إلى حلول عادلة ومنصفة للنزاع بين إسرائيل ولبنان في شأن مسألة ترسيم الحدود». ويعود بارودي ليذكّر بما ورد في إحدى الدراسات من حيث الاخطاء التي ارتكبها لبنان لناحية إعطاء الإحداثيات البحرية في العام 2010، اضافة الى الاحداثيات البحرية الخاطئة التي أعطتها إسرائيل للأمم المتحدة في العام 2011، إذ تبين أن لبنان بدأ على مسافة 64 مترًا في حين ان إسرائيل (LTP)تقريبًا من نقطة الحدود عند نهاية البر بدأت على مسافة نحو 32 مترًا من الشاطئ عند نقطة رأس الناقورة المتفق عليها، ومن هنا لا يستبعد بارودي ان تجبر أي محكمة دولية أو الأمم المتحدة كلاً من لبنان وإسرائيل على الالتزام بإعادة النظر في هذا الخطأ وتصحيحه في حال لجأ اي من الطرفين الى الادعاء امام إحدى المحاكم الدولية او تقديم شكوى امام الامم المتحدة رفضاً لأي حل قد يُعتبر غير عادل. ومن أوجه التناقض الجوهرية أن النظام لم يكن موجوداً في الفترة ما بين (GPS) العالمي لتحديد المواقع 2010 و2011، أما حاليا ومع خدمات تصوير الأقمار الاصطناعية العالي الجودة، يمكن كلا البلدين إصلاح الاحداثيات البحرية الخاطئة في غضون أيام. وفي دراساته المختلفة في شرق البحر المتوسط، يؤكد بارودي وجود حقل غاز متداخل يقع بالقرب من حقل «ألون – د» الإسرائيلي اي البلوك 72 الذي يمكن أن يمتد إلى المياه الإقليمية اللبنانية، فيما يمكن التعامل مع هذا الحقل مثل أي حقل آخر في العالم من خلال ما يُعرف بـ»اتفاقية التنمية المشتركة». وقد اختارت شركة «توتال» الفرنسية عند تحديد نقطة الحفر في البلوك 9، نقطة تبعد 25 كلم عن حقل «قانا» لعدم الدخول في أي نزاعات قضائية. وفي هذا الإطار يؤكد رودي إمكان ان يبدأ تحالف شركات «توتال – إيني – نوفاتك» بالحفر الاستكشافي الخاص بها على مسافة 10-15 كلم شمال المنطقة المتنازع عليها، كما تفعل في البلدان الأخرى حول العالم وتحديداً ما هو حاصل حاليا في قبرص.

إسرائيل إحتجت في رسالة وجهها في الاسابيع الأخيرة رئيس بعثتها في الأمم المتحدة الى الأمين العام أنطونيو غوتيريس يبدي فيها اعتراض تل ابيب على فتح لبنان دورة تراخيص هي الثانية للتنقيب عن النفط

والغاز في المياه البحرية، إذ يعتبر الجانب الاسرائيلي ان دورة التراخيص الثانية تمتد الى «المياه الاسرائيلية»، أي الى مساحة الـ860 كلم مربعا المتنازع عليها بين الجانبين، وجددت بالتالي تمسكها بهذه المساحة ما بين الخط 1 والخط 23. وحذرت تل أبيب شركات التنقيب عن النفط من القيام بأي أعمال استكشاف أو تنقيب لمصلحة لبنان في هذه المنطقة، لتعود الى الواجهة التساؤلات حول تأخر وزارة الخارجية اللبنانية في توجيه كتاب الى الأمانة العامة للأمم المتحدة للإعتراض على الرسالة الاسرائيلية والتأكيد على تمسّك لبنان بالخطّ 29 وبالمفاوضات غير المباشرة لربط النزاع مجددا مع الجانب الاسرائيلي، خصوصا ان لبنان لم يقر بعد تعديل المرسوم 6433، ولكن يبدو انه قرر «المهادنة» في انتظار ما سيحمله المفاوض الاميركي في جعبته الى بيروت.

US mediator said to give Israel, Lebanon deadline to reach maritime agreement

A US mediator has reportedly informed Israel and Lebanon that if they cannot agree to a compromise over a disputed maritime region, he will end his involvement in the talks.

US envoy Amos Hochstein, who visited Israel this week, suggested to top Israeli officials that they need to get the deal done before the March 2022 parliamentary election in Lebanon, the Axios news site quoted Israeli officials as saying on Wednesday.

Hochstein was also in Beirut last month as he continues his efforts to restart the stalled talks.

Israel and Lebanon have no diplomatic relations and are technically in a state of war. They each claim about 860 square kilometers (330 square miles) of the Mediterranean Sea as being within their exclusive economic zones.

The Israel-born envoy to the US-mediated talks, a longtime close adviser to President Joe Biden, also told officials that he was not planning to resume the joint talks held at a UN base on the border. Instead, he would meet with each side independently and then offer a bridging proposal.

“Hochstein told us he is not going to present a proposal that both sides like, but the opposite – that both won’t like. But if three to four months from now he sees the parties are not willing to take the deal, he would drop the whole thing and won’t deal with this anymore,” a senior Israeli official told Axios.

Hochstein was looking to get both sides to make serious compromises, officials said, noting that both countries wanted to resolve the dispute despite tensions between them.

Lebanon has sunk deep into an economic and financial crisis that started in late 2019 – a culmination of decades of corruption and mismanagement by the political class. The small Mediterranean country is eager to resolve the border dispute with Israel, paving the way for potential lucrative oil and gas deals.

Hezbollah leader Hassan Nasrallah last month warned Israel against unilaterally searching for natural gas in the disputed maritime region before any agreement between Lebanon and Israel is reached.

In a wide-ranging speech broadcast from an undisclosed location during a ceremony marking Prophet Muhammad’s birthday, Nasrallah said that while he would leave it up to the Lebanese government to negotiate an end to the dispute, his group would not tolerate Israeli searches in the disputed region.

Accusing Israel of casting a “greedy” eye over Lebanon’s natural resources, the terror leader said Israel was “mistaken if it thought it could extract these resources from the disputed area before negotiations are completed.”

“The resistance is capable of acting and will do so against any Israeli actions in the disputed zone,” Nasrallah said, accusing Israel of giving a company the go-ahead to begin explorations.

Making the most of our energy wealth

Lebanon is presented with the most serious challenges it has faced in the past decade. The economy is struggling, the internal security situation is deteriorating and the country's neighbors pose real threats. In these circumstances the very fact that the country continues to operate can be seen as a success. And amidst everything, there are opportunities – not just in newfound offshore oil and gas but also within the country's ingenious population.

As we head into 2013, what can be done to help the country unite, to overcome its challenges and ultimately to grow? Over the course of this week, eight influential figures will address seven important topics, each suggesting one proposal to help the country move forward. In this article, the World

Energy Council's Roudi Baroudi calls for measures to protect the country's offshore oil and gas from corruption.

My one hope for Lebanon in 2013 is that all of its various political leaders and factions take and/or allow the necessary steps for sound and sustainable development of the country's newly promising energy sector.

Why? Because virtually all of the measures involved a) are just common sense; b) require little or no investment of scarce public resources; and c) happen to be the same changes required to reform, rebuild and genuinely reconcile Lebanon as a whole.

On the overall energy front, the first change would have to be one of mindset. For too long, the sector has been treated by officials, their relatives and their cronies as a cash-cow for themselves rather than as an essential ingredient in building and operating a modern nation-state. From heavy industry to the average family, everyone is affected by the chronic power shortfall. We are more than a decade into the 21st century: doing homework by candlelight should be the stuff of tales told by grandparents, not the current experiences of schoolchildren also learning to use computers. Imagine if those tasked with formulating and implementing energy policy were concerned at last with basic public goals: namely, how best to deliver affordable, reliable and sustainable energy (electricity, LPG "cooking gas", gasoline, diesel oil, fuel oil) to all Lebanese.

In turn, this new attitude could quickly convince Lebanese politicians of the need to follow the law by forming a regulatory authority for electricity, and one for the nascent oil and gas industry as well. This would go hand in hand with a government newly determined to ensure transparency, for instance by disseminating all available general information and specific knowledge about the process(es) by which the future of the oil and gas sector is being planned and managed.

The same enlightened leadership would seek out and adopt the best practices at every stage of its oil and gas venture, starting at the beginning. For example, Lebanon should spend its taxpayers' money wisely by restricting its paid advertising to globally recognized industry publications and highly regarded professional and financial publications like the Economist and the Financial Times, and using the websites of the World Bank and the European Commission – for free – in order to ensure the broadest possible international awareness of the country's hydrocarbon potential. The government could then consult the latter two bodies and other reputable institutions to help understand the experiences of other emerging energy powers and avoid making the same costly mistakes.

Thus animated, not just by the need to closely monitor oil and gas developments, but also by its duty to keep the public informed, the Ministry of Energy and Water would secure timely and professional analysis of the seismic studies immediately following their completion – then, based on these findings, publish the next steps approved by the government in order to pursue development of the fields.

In addition, with the seismic results in hand, the ministry could commission a well-known and qualified international consulting firm to prepare a comprehensive energy master-plan encompassing the entire industry and each of its sub-sectors. The electricity subsector component would be based on a long-term, least-cost expansion of generation and transmission which would take into account feasible grid interconnections with other countries in the region, the role of renewable energy, and integration of the environmental and climate change dimensions to demonstrate Lebanon's strategy for reducing its carbon footprints in its production and use of energy.

When it comes to the implementation of specific projects, the ministry would act diligently to ensure not only that all

necessary environmental impact studies were being carried out, but also that the implementation of mitigating measures was done in accordance with both international best practice and the requisite environmental and social guidelines applicable in Lebanon.

The same spirit of respecting the law and pursuing the national interest also would cause Lebanese politicians, whatever their party loyalties, to avidly support the continued reform of the judiciary, an acceleration of nominations to fill judicial vacancies, and other measures designed to strengthen the rule of law. All of these steps would magnify the impact of the others by helping to ensure that pieces of legislation passed by Lebanon's Parliament are no longer regarded as idle suggestions to be ignored at will.

All of the foregoing – flowing from the original wish that Lebanon's main political actors would stop obstructing oil and gas progress – would ensure a dynamic and profitable energy sector capable of alleviating many national problems, especially poverty. Properly managed, oil and gas would supply ample revenues for decades to come, providing the Lebanese state and Lebanese society with the resources they need to finally end the twin evils of systematic inequality and sectarian resentment.

If we really want our grandchildren not to be doing their homework by candlelight, then real change is needed. With simple steps and more enlightened leadership, we can start to make it happen in 2013.

Roudi E. Baroudi is an independent energy and environmental consultant and Secretary General of the World Energy Council – Lebanon Member Committee

الوسيط الأميركي يلتقي مسؤولين لبنانيين ويبحث ملفي الطاقة وترسيم الحدود

التقى الوسيط الأميركي الجديد في عملية التفاوض غير المباشر بشأن ترسيم الحدود البحرية الجنوبية بين لبنان وفلسطين المحتلة آموس هوكستاين، اليوم الأربعاء، بعدد من المسؤولين اللبنانيين الكبار وبحث معهم ملفي الطاقة وترسيم الحدود.

والتقى هوكستاين برئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس الوزراء نجيب ميقاتي ورئيس البرلمان نبيه بري.

واستقبل عون، قبل ظهر اليوم، هوكستاين، الذي يعد أيضًا كبير مستشاري وزارة الخارجية الأميركية لأمن الطاقة، بحضور السفيرة الأميركية دوروثي شيا، وعرض معه مسار عملية التفاوض بشأن ترسيم الحدود البحرية مع الاحتلال الاسرائيلي والتوجهات المقبلة في هذا الملف، بحسب ما أفاد بيان الرئاسة اللبنانية.

[illegible] *pic.twitter.com/kvsapSwwUg*

Lebanese Presidency (@LBpresidency) October 20, 2021 –

وقال المستشار الإعلامي في رئاسة الجمهورية رفيق شلالا، لـ"العربي الجديد"، إن "الجانبين بحثا مسار المفاوضات والتوجهات في المرحلة المقبلة على صعيد ملف ترسيم الحدود البحرية"، مشيرًا إلى أن الرئيس عون أكد على ضرورة استئناف التفاوض غير المباشر وتعويله على دور الوسيط الأميركي الذي أكد أنه سيبذل جهده ويواصل اتصالاته بغية تكوين المعطيات الكاملة.

وعلى صعيد التغييرات التي ستطرأ على الوفد اللبناني المفاوض بعد إحالة رئيسه العميد الركن الطيار بسام ياسين إلى التقاعد، أكد شلالا أن "لا شيء رسميا بعد بخصوص هذا الموضوع".

من جهته، أشار رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى أن لبنان أمام فرصة جديدة لاستئناف المفاوضات في الناقورة (جنوب لبنان)، مع المساعي الأميركية الجديدة التي تبذل في هذا الإطار.
وبحسب بيان المكتب الإعلامي لرئيس البرلمان، فإن بري أكد خلال لقائه الوسط الأميركي أهمية استثناء لبنان من ضوابط "قانون قيصر" في موضوعي استجرار الغاز المصري والكهرباء من الأردن، مشيراً إلى أن هوكستاين عكس للرئيس بري أجواء تفاؤلية بالتقدم إيجاباً حول هذين العنوانين، كما جرى التأكيد على اتفاق الإطار الذي أعلن في أكتوبر/تشرين الأول من العام الماضي.
وفي سياق آخر، وقع بري، اليوم، القانون الرامي إلى تعديل قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب وأحاله إلى رئاسة مجلس الوزراء مع التأكيد على ضرورة استعجال إصداره، كما دعا إلى عقد اجتماع لهيئة مكتب مجلس النواب يوم الإثنين المقبل تمهيداً لعقد جلسة تشريعية.

وعلم "العربي الجديد" من مصدر عسكري مطلع على الملف، أن "الوفد اللبناني المفاوض دخل في إجازة منذ فترة"، مشيرًا إلى أن "الملف وعلى الرغم من أهميته والمكاسب الاقتصادية للبنان منه، إلا أنه ليس على رأس أولوية الاهتمامات عند المسؤولين السياسيين، وهو ما ينعكس سلباً على البلاد، ولا سيما أن العدو لا يضيع وقتاً أو فرصة لاستغلال الوضع المتوتر على الساحة اللبنانية الداخلية والصراعات المستمرة والمتجددة بينما هو يعتدي على حقوق لبنان النفطية وعلى مرأى من الجميع".
وكان الاحتلال الإسرائيلي قد منح أخيرًا شركة "هاليبرتون" الأميركية عقداً للتنقيب عن النفط في منطقة تقع على الحدود البحرية المتنازع عليها، ما دفع لبنان إلى الطلب من مجلس الأمن "التأكد من أن أعمال تقييم التنقيب لا تقع في منطقة متنازع عليها بين لبنان والاحتلال، بغية تجنب أي اعتداء على حقوق وسيادة لبنان، إضافة إلى

منع أي أعمال تنقيب مستقبلية في المناطق المتنازع عليها تجنباً لخطوات قد تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين".

ويقول الخبير في شؤون الطاقة الدولية رودي بارودي، لـ"العربي الجديد"، إن "أي بحث عبر الوسيط الأميركي في أي فكرة اقتصادية أو تجارية غير وارد قبل ترسيم الحدود بشكل محترف ورسمي، لكن في المقابل، يمكن الاتفاق مع شركة خاصة مستقلة لتنفيذ أعمال التنقيب في حال التثبت من وجود نفط أو غاز، وذلك كما حصل في حقل الخفجي المشترك بين الكويت والسعودية، على أن يأخذ كل طرف حصّته".
ويرى بارودي أنه "من المبكر الحديث عن أي خطوة طالما أن ترسيم الحدود البحرية لم ينجز"، مشيراً إلى أن "هناك حقوقا للبنان يجب أن يحصل عليها"، مؤكداً أن "المطلوب اليوم تأمين الدعم الكامل للجيش اللبناني عند استئناف المفاوضات التي يجب أن تحكمها فقط الاتفاقيات الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والتي تصبّ في صالح لبنان وتعطيه حقه الكامل والعادل".
ويؤكد بارودي أن "الاجتهادات الدولية تعطي لبنان حقه، خصوصاً أن القرارات لا تقيم وزناً للجزر الصغيرة، ولا تعتبر قادرة على دفع أو إزاحة أي خط بحري واحد مقابل الخط الآخر، وبالتالي فإن الصخور والجزر الصغيرة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند ترسيم الحدود، وهو ما يعطي لبنان مساحة هي من حقه ومعترف بها دولياً".
ويلفت الخبير الدولي إلى أن "لبنان عام 2010 اعتمد من أجل البدء بالترسيم 61 متراً في البحر بدءاً من رأس الناقورة جنوباً، أما العدو الإسرائيلي فقد اعتمد في العام الذي يليه 37 متراً في البحر"، مشيراً إلى أن الطرفين "أخطآ في البدء بالترسيم من خط بحري (أوف شور)، وعليهما اعتماد خط الناقورة البري الفاصل، وبالتالي فإن الطرفين مجبران على ترسيم الحدود وتحديد خطوط جديدة"، فيما أكد أن "الموقف الأميركي لا يمكنه إلا اقتراح خط عادل ومنصف وتبعاً لقانون الأمم المتحدة للبحار، إذ لا يمكنه الالتفاف حوله".
ويرى بارودي أن "موقف لبنان قوي بحقوقه التي تحفظها له القوانين والاتفاقيات الدولية، بيد أنه ضعيف على مستوى الداخل نتيجة الصراع والمناكفات السياسية التي تحرم اللبنانيين من فرص كثيرة وثروات هي حق لهم، وهو ما حرمهم سابقاً من خط الغاز العربي الذي كان من شأنه أن يحلّ أزمة الكهرباء".

ويشير إلى أن "المسّ بالوفد اللبناني العسكري أو تغيير أعضائه سيكون بمثابة ضربة قوية ترتد سلباً على موقف لبنان في المفاوضات

وتلحق به خسائر جمّة بالنظر إلى أهمية ترسيم الحدود اقتصادياً".
وما زال الرئيس اللبناني يرفض منذ إبريل/نيسان الماضي التوقيع على تعديل المرسوم الذي يصحح حدود لبنان البحرية ومن شأنه أن يعطي البلاد الحق بالتفاوض على نسبة من حقوقه من حقل كاريش الذي يستثمره الاحتلال الإسرائيلي.

How the US and Iran compete to fuel Lebanon

Hezbollah has imported fuel from Iran to supply Lebanon, while the US wants to power Lebanon with Egyptian gas and Jordanian electricity. The energy race between the geopolitical rivals has implications for the region.

Lebanon has been mired in economic crisis since 2019. Recently, a severe fuel crisis has gripped the country and has exacerbated the situation considerably.

The fuel shortages hit so hard that a fuel crisis soon became

a humanitarian crisis. Lebanese citizens found themselves lining up for hours at petrol stations to receive limited rations of fuel, the price of which has skyrocketed.

Generators, starved of diesel, provided fewer hours of electricity to houses and businesses. Even hospitals were deprived of power.

With the government struggling to manage the crisis, Hassan Nasrallah, the political leader of the Iran-backed Shiite militant group Hezbollah, announced in August that Iranian fuel would be brought into Lebanon.

The first two shipments arrived via Syria on September 16 and 17. Several videos and pictures posted on social media showed people celebrating the arrival of the fuel convoys. A third shipment is expected to arrive this week.

The delivery was not officially approved by the government. The trucks entered via an illegal crossing which violates US sanctions against Iran. So far, the US has not tried to block the shipments.

US counterproposal to contain Iran’s influence

The US didn’t sit back. Following Nasrallah’s announcement, the US ambassador to Lebanon, Dorothy Shea, revealed that the United States was working closely with the governments of Egypt, Jordan and Lebanon, along with the World Bank, to find sustainable solutions for Lebanon’s fuel and energy needs.

On September 8, the US-backed effort to satisfy Lebanon’s energy needs took place in Amman, Jordan, where ministries from Egypt, Jordan, Lebanon and Syria outlined a road map to pipe Egyptian natural gas to Lebanon via Jordan and Syria through the Arab Gas Pipeline (AGP). Another part of the plan

involves providing electric power to Lebanon from the Jordanian grid.

Although the US proposals would not alone be enough to satisfy market demand, Roudi Baroudi, chief executive of the consultancy Energy and Environment Holding, told DW that the proposals were good ideas as they could increase the supply of electricity to the country.

He explained that, though the AGP is ready for use, the electric cables passing through Damascus were heavily damaged during the Syrian civil war and needed to be repaired. “The gas from Egypt will be sufficient for 8-10 hours per day. Electricity from Jordan and Syria would add 2-3 hours,” he said.

Iran’s new foreign affairs policy and Syria’s comeback

Technical issues apart, the competition between the US and Iran to help Lebanon in the energy sector has wider implications for the region.

In Lebanon, the Iranian fuel shipment cemented Hezbollah’s powerful image. The new Lebanese Prime Minister Najib Mikati said Iranian fuel imports constituted a breach of Lebanon’s sovereignty, but he didn’t follow with any actions.

For Iran, shipping fuel to Lebanon is a sign of a new vision of its foreign policy, according to Sina Toossi, a senior research analyst at the National Iranian American Council (NIAC). He told DW that Iran wanted to become a regional power and neutralize the effects of imposed sanctions by increasing trades with its neighbors.

“New Iranian President Ebrahim Raisi’s foreign policy strategy focuses on the region and increasing regional economic interconnectivity and interdependence. However, if the US

doesn’t enforce sanctions, it may be a sign that Biden has a good intention to get the nuclear deal talks with Iran back on track,” he said.

Conversely, the United States is trying to contain Iran’s influence in the region by backing the proposals to provide natural gas and electricity to Lebanon. However, it found itself in an awkward situation. By involving Syria in the plan, which already expressed its availability, the US would break its own sanctions imposed on Bashar Assad’s government through the 2019 Caesar Syria Civilian Protection Act.

Chris Abi-Nassif, Lebanon program director at the Middle East Institute, told DW that the involvement of Assad’s government in the plan might be perceived as the US reaching out to Syria.

“Syria, which had effectively been taken out of the Arab world equation, has been suddenly put back in the picture,” he said. Furthermore, Syria may take not only a political advantage by letting gas and electricity pass through its territory but also profits, according to Abi-Nassif.

Fueling Lebanon doesn’t solve the crisis

Lebanon has had an issue in the energy sector since the end of the civil war in 1990. For decades, the political class has developed no long-term plans in the energy sector to satisfy market demand.

The Iran-Hezbollah initiative to supply fuel won’t be enough to satisfy the country’s demand for a long time, although Lebanese may breathe a sigh of relief in the immediate term.

Meanwhile, the US proposals are still being negotiated. It may take several months before they make any difference.

Those proposals may relieve the crisis, but it won’t resolve the issue of paying for gas and electricity, according to Abi-Nassif.

“The fundamental question is how Lebanon will pay for natural gas and electricity, ” he said. “To answer this question, Lebanon should focus on how to settle the debt crisis, restructure the banking system, and how to distribute losses. This is the key to unlock the long-term prospect not only for the energy sector but for any other single sector in Lebanon as well.”

لو استفاد لبنان من خط الغاز العربي لوفّر 5 مليارات دولار… بارودي لـ”النهار”: إبعاد السياسة عن قطاع الطاقة مفتاح الحلول

طرأت في الأيام الأخيرة معطيات إيجابية تعطي ال#لبنانيين بارقة أمل بالنسبة إلى التخفيف من ساعات التقنين الكهربائي القياسي، مع وصول الفيول #العراقي إلى لبنان والذي قد يساهم في تأمين حتى 6 ساعات من التغذية على الشبكة، لتبقى الأنظار إلى مسار استجرار الغاز المصري إلى معمل دير عمار وكذلك استجرار الكهرباء الأردنية.

حصول لبنان على الطاقة الكهربائية من مصادر متعددة وتأمينها على نحو مستدام هو خطوة أولى من أجل وضع البلاد على طريق النهوض وتأمين الاستقرار نظرا إلى اهمية الطاقة في تشغيل العديد من المرافق والقطاعات الحيوية، فيما التدخل السياسي في هذا القطاع هو الذي ادى إلى ما وصلت إليه الأمور. اليوم، تبذل الجهود من أجل استجرار الغاز من مصر والكهرباء من الأردن، ما يحتم على الجهات والدول المعنية تسهيل هذه العملية التي ستعطي لبنان دفعا قويا في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها، وما يعيد إلى الواجهة أهمية خط #الغاز العربي الذي انكبت الدول المعنية على إعادة إصلاحه وتعزيز بنيته التحتية لاستخدامه في استجرار الغاز المصري عبر الاردن و#سوريا وصولا إلى شمال لبنان.

نشأت فكرة الخط كنتيجة لتوسيع التعاون الثنائي بين الدول العربية في شرق البحر المتوسط وشمال افريقيا، وذلك منذ اواخر تسعينات القرن الماضي. ففي حين كان لبنان وسوريا يحضّران لمشروع خط الغاز الطبيعي الذي يربط البلدين، كانت الاردن ومصر في طور البدء بتنفيذ الخط المصري – الاردني مرورا بخليج العقبة، وتزامن ذلك مع

الاستعداد لاطلاق المشروع الاورو- متوسطي لربط دول حوض المتوسط بشبكة غاز طبيعي تمتد لاحقا إلى اوروبا. وفي عام 2001، شارك لبنان في الاجتماعات التمهيدية لمشروع نقل الغاز الطبيعي وتسويقه وتصديره إلى دول الحوض الشرقي للمتوسط، وكانت مشاركة لبنان في العديد من الاجتماعات على مستوى تمثيل رئاسة الحكومة والتمثيل الوزاري والتقني. وقد سعت الاجتماعات المتلاحقة إلى التحضير لاتفاق انشاء الهيئة العربية للغاز وتأسيس الشركة العربية لنقل الغاز الطبيعي وتسويقه. وبعدما أقر مشروع إنشاء الشركة تمت المصادقة عليه في كل من الاردن ومصر وسوريا ولبنان حيث اقره المجلس النيابي في العام 2005 بموجب القانون 683.

لقد منعت المناكفات السياسية وعدم اجراء الانتخابات الرئاسية في مواعيدها الدستورية كما الفراغ الحكومي في السنوات الماضية اللبنانيين من الاستفادة من خط الغاز العربي الذي كان يمكن ان يحلّ معظم مشاكل انتاج الكهرباء بحسب الخبير في شؤون الطاقة رودي بارودي، لو تمّ وصل خط الغاز العربي بمعامل انتاج الطاقة الاخرى في الزهراني والجية الجديد والزوق الجديد وصور وبعلبك، خصوصا ان هذه المعامل يمكنها انتاج الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز. فلو استفاد لبنان من خط الغاز العربي منذ 18 عاما، لكان وفّر على خزينته حوالي 5 مليارات دولار، في ما لو فرضنا ان سعر برميل النفط يراوح ما بين 50 و60 دولارا اميركيا، ولكان لِبنان نعِم بوقود صديق للبيئة طوال السنوات الماضية، ما يؤدي حتماً إلى انخفاض التكاليف المالية للتشغيل والصيانة. وأكد بارودي انه "لو استفاد لبنان يومها من تلك الشراكة ومن خيرات الانبوب العربي لكانت معظم مشاكله الكهربائية حُلت، اذ انه كان سيستفيد طوال تلك السنوات سواء من اسعار الغاز المصري التنافسية او من ارباح الشركة العربية لنقل الغاز وتسويقه بصفته شريكا اساسيا تصل نسبة ارباحه إلى 25% من الارباح العامة. كذلك، كان ليستفيد من رسم الترانزيت".

خط الغاز السوري – اللبناني

بدأ تنفيذ هذا المشروع خلال شهر آذار 2003، وهو عبارة عن انبوب للغاز قياس 24 انش يمتد من سوريا إلى محطة البداوي وينقل الغاز السوري إلى المحطة المذكورة (راجع الخريطة المرفقة). وبحسب بارودي يشمل المشروع صيانة وتشغيل وادارة هذا الخط، في حين ان

اهميته تكمن في انه كان معدا يومها لينقل الغاز السوري بسعر مشجع حدده القانون الرقم 509 الذي اقره البرلمان اللبناني في العام 2003 (الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية بيع الغاز من الشركة السورية للنفط). وبالفعل، استفاد معمل دير عمار عبر هذا الخط من الغاز المصري والسوري وانما لفترات متقطعة، وتوقف لاسباب عديدة. ويعتبر بارودي ان سعر الغاز أصبح منافسا جدا مما يؤمن للخزينة وفرا ماليا كبيرا يمكن الحصول عليه في ما لو تم تحويل معامل انتاج الطاقة في دير عمار، الزهراني، الجية، والزوق للعمل على الغاز الطبيعي كما يظهر الجدول التالي، وذلك بحسب الاسعار المختلفة لبرميل النفط. ولا بد من التذكير بأن الكميات المتفق عليها والعائدة لمعملَي دير عمار والزهراني تراوح ما بين مليون ومليون ونصف مليون يومياً .

سعر برميل البرنت (دولار اميركي)	كلفة كهرباء لبنان من الفيول اويل والغاز اويل* (بملايين الدولارات الاميركية)	كلفة الغاز الطبيعي (بملايين الدولارات الاميركية)	الوفر المتوقع سنويا (بملايين الدولارات الاميركية)
50$	770$	542$	228$

*استنادا إلى استهلاك معامل الطاقة وفقا لتقرير الانتاج الصادر عن مؤسسة كهرباء لبنان

هذا الجدول يشمل الوفر الناتج عن تحويل العمل من الغاز اويل والفيول اويل إلى الغاز الطبيعي في البداوي، الزوق، الجية، والزهراني. أما سعر الغاز المستعمل في هذا النموذج فهو وفقا للقانون الرقم 509 الموقع بين لبنان والشركة السورية للنفط وسعر الغاز اويل المتبع هو 136% من سعر برميل النفط بينما سعر الفيول اويل المتبع هو 88% من سعر برميل النفط. وفي حال أضيفت قيمة الفوائد من الوفر البيئي واطالة حياة المعامل والتوفير في صيانة وعمل المعامل قد تتخطى حدود التوفير الـ 250 مليون دولار سنويا. ولا بد من الاشارة إلى ان معدل عدد ساعات العمل للمعامل وفقا لتقرير الانتاج لمؤسسة كهرباء لبنان يقدر بـ 55%. وإذا ما تحسن اداء العمل فيها (خصوصا في الزهراني ودير عمار) إلى 75% سيرتفع

الوفر إلى أكثر من 350 مليون دولار سنويا.

مميزات هذه الطاقة النظيفة

بالانتقال إلى الموضوع البيئي، فالمحافظة على البيئة في لبنان لم تعد ترفا. لذلك لا بد من التوقف عند الوفر البيئي المتوقع من استعمال الغاز الطبيعي، خصوصا ان معامل انتاج الطاقة الحالية تنبعث منها كميات كبيرة من الغازات الملوثة، وهي بمعظمها ناتجة عن عمليات حرق الفيول وغيره من المحروقات الاحفورية لتوليد الطاقة الكهربائية. ويؤكد بارودي ان اهمية استعمال الغاز الطبيعي في معامل الانتاج تتعدى الوفر المباشر لتشمل حوافز اخرى تساعد في التخلص من أعباء مالية كبيرة ناتجة عن استعمال وقود غير نظيف، اضافة إلى كلفة النقل والتوزيع والخسائر التقنية ومشاكل الصيانة وعمل الوحدات. لذلك ثمة حاجة حقيقية للتحول إلى استعمال الغاز الطبيعي في معظم معامل الانتاج في لبنان، لأنه يؤدي إلى خفض المشاكل التقنية والحد من أعبائها المالية، ونذكر من المشاكل ما يتعلق بموضوع صيانة المعامل والاوساخ والضرر البيئي الناتج عن احتراق الفيول. من هنا، يمكن القول ان الفترة التي تفصل مراحل الصيانة للعديد من المعدات والآلات تكون أطول، وبالتالي فان ذلك يطيل عمر المعمل لجهة استعماله لتوليد الكهرباء بما لا يقل عن 5 إلى 7 سنوات. ويساهم استعمال الغاز الطبيعي في الحد من هذه الملوثات بشكل كبير مما يؤدي إلى تخفيف الضرر على البيئة وعلى الصحة العامة، ويكون هذا القطاع قد ثبت دوره الريادي في المحافظة على مصادر البيئة اللبنانية. وسوف يشجع التحول إلى الغاز الطبيعي على انخفاض الانبعاثات الآتية:

1. 100% من انبعاثات الكربون.
2. 60 % من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون.
3. 70 % من انبعاثات أوكسيد النيتروجين.

منعت الحكومات السابقة لبنان من الاستفادة من خط الربط الكهربائي السداسي (مصر، الاردن، العراق، سوريا، لبنان وليبيا) وبالتالي

توفير سنوي قدره 250 مليون دولار طوال السنوات الماضية، علماً أن محطة مجدل عنجر قد انجزت الاعمال فيها عام 2006 وتستطيع أن تستوعب 400 ميغاواط يمكن ربطها بالشبكة اللبنانية. ويعتبر بارودي ان المطلوب من الحكومة الجديدة هو "عدم تضييع الفرصة من جديد والاستفادة من كل الفرص والامكانات لتحسين وزيادة انتاج الطاقة الكهربائية سواء عبر خط الغاز العربي والانتهاء من تنفيذ وصلة جنوب دمشق إلى الزهراني بأسرع وقت ممكن، كما هو ممكن في الخريطة المرفقة او عبر البدء بتطوير انتاج الطاقات المتجددة، خصوصا بواسطة الشمس، نظراً إلى طبيعة لبنان ومناخه الذي يمكن ان يعطي نحو 2000 ميغاواط، وما يؤمن انتاجا نظيفاً ومستداماً ويوفر على الخزينة الكثير من الاموال لبنان بحاجة اليها سواء في بناء معامل جديدة وفي تطوير شبكتي النقل والتوزيع".

يحق للبنان مراجعة حدود منطقته البحرية"… بارودي: على فريقَي التفاوض الانطلاق من نقاط جديدة

شهدت الجولة الاخيرة من المفاوضات غير المباشرة لترسيم الحدود البحرية الجنوبية تباينات في آراء الوفود المشاركة، حيث طالب الوفد الأميركي بان يكون التفاوض محصورا فقط بين الخط الإسرائيلي والخط اللبناني المودعَين لدى الأمم المتحدة، أي ضمن المساحة البالغة 860 كيلومترا مربعا، وهو ما يرفضه لبنان ويعتبره معارضا لمبدأ التفاوض من دون شروط مسبقة.

وبينما تنشغل السلطات السياسية اللبنانية بخلافاتها، وهذه المرة حول ما إذا كان ينبغي للبنان تزويد الأمم المتحدة بإحداثيات جديدة تحدد المنطقة الاقتصادية الخالصة الخارجية للبلاد EEZ، تستمر اسرائيل بالعمل على تطوير حقولها النفطية البحرية. وهنا سؤالان يطرحهما المراقبون: هل يملك لبنان الحق في مراجعة حدود منطقته الاقتصادية الخالصة وتحسينها وبالتالي تعديل لوائح إحداثياته وتقديمها الى الامم المتحدة؟ وإذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي للبنان أن يقدم على ذلك في ظل الظروف الحالية؟

من المعروف ان لهذه المسألة أهمية كبيرة، ليس فقط لأنها تتعلق مباشرة بمحادثات الحدود البحرية اللبنانية مع إسرائيل، ولكن أيضًا لأنها تحدد التاريخ الذي سيتمكن فيه لبنان من بدء الحصول على فوائد ملموسة من أي هيدروكربونات موجودة تحت البحر داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة، خصوصا مع الوضع الاقتصادي الصعب الذي يمر به. وبالفعل، يحق لبنان مراجعة حدود منطقته الاقتصادية الخالصة وتحسينها وبالتالي تعديل لوائح إحداثياتها لدى الأمم

المتحدة، وهذا ليس منصوصًا عليه فقط في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (UNCLOS)، ولكنه أيضًا محمي بموجب القانون الدولي العرفي(CIL) من خلال سوابق لا حصر لها لدول تسعى الى تحديد مطالبها البحرية والدفاع عنها، ولأسباب ليس أقلها أن التقدم التكنولوجي المستمر يسمح برسم خرائط دقيقة بشكل متزاي، وأيضا المرسوم 6433 الصادر في العام 2011، والذي يرتكز عليه لبنان لإخبار الأمم المتحدة بتحديث حدوده مع اسرائيل، نص صراحة على إمكانية إجراء تحديثات مستقبلية. فالمادة 3 من المرسوم لا تترك مجالاً للتفسير على الإطلاق، حيث لحظت إمكانية مراجعة حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وتحسينها وبالتالي تعديل لوائح إحداثياتها عند توافر بيانات أكثر دقة ووفقا للحاجة في ضوء المفاوضات مع دول الجوار المعنية. علاوة على ذلك، وعندما قدمت بعثة لبنان لدى الأمم المتحدة المطالبات المسموح بها بموجب المرسوم 6433، تضمنت رسالتها المصاحبة الحاجة لإجراء مسح تفصيلي، باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي، للشاطئ الحدودي الجنوبي، بما في ذلك جميع الجزر والعقد، بهدف تحديث الخرائط الملاحية وخط الأساس وفقًا لذلك في المستقبل. وبالفعل، أجري هذا المسح وظهرت الحاجة الى تقديم احداثيات جديدة اكثر دقة.

في هذا السياق، يشير الخبير النفطي الدولي رودي بارودي الى انه "بينما يسعى المسؤولون الإسرائيليون الى التشكيك في حق لبنان في تحديث مطالبته، فإن اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة الخاصة ببلدهم والموقعة مع قبرص في تشرين الاول 2010، تستند إلى الإحداثيات الإسرائيلية التي نعرف الآن أنها غير صحيحة، وبالتالي سيتم رفضها من قِبل أي محكمة او تحكيم، كما تعترف صراحةً بحقيقة أنه بموجب CIL، فإن هذه الإحداثيات عرضة للتغيير. وتنص المادة 1 (هـ) من هذا الاتفاق على انه ومع مراعاة مبادئ القانون الدولي العرفي المتعلقة بتعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدول، يمكن مراجعة و/ أو تعديل الإحداثيات الجغرافية للنقطتين 1 أو 12 على النحو الآتي: في ضوء اتفاق مستقبلي بشأن ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة من قِبل الدول الثلاث المعنية في ما يتعلق بكل من النقاط المذكورة. اضافة إلى ذلك، وفي تقديم لاحق أحادي الجانب إلى الأمم المتحدة، لم تشر بعثة إسرائيل إلى الهيئة العالمية إلى الأحكام ذات الصلة من المادة 1 (هـ) فقط، بل قامت أيضًا بإعادة اللغة نفسها، حرفياً تقريبًا. حتى أن الطلب كرر ذكر "الدول الثلاث المعنية"، والتي في سياقها لا يمكن إلا أن تشير إلى لبنان كدولة ثالثة. بالتالي، يؤكد بارودي "حق لبنان في تقديم إحداثيات

جديدة". ويقول: "من الناحية الواقعية، فإن أي فريق او طرف يجادل بخلاف ذلك فهو اما يعارض المصالح الفضلى للبنان الذي يحتاج إلى تطوير هذا المورد، واللبنانيين الذين يستحقون جني الثمار الاقتصادية التي ستنتج من هذا المورد، والجيش اللبناني الذي يقوم بجهد كبير في المحافظة على حقوق لبنان؛ واما يجهل الحقائق والقواعد؛ أو يسعى وراء بعض المزايا السياسية والمالية أو الشخصية او الحزبية. اذاً يحتاج الفريقان الى الانطلاق من #نقاط جديدة لكي تثمر المفاوضات نتائج إيجابية. في هذا الاطار فان لبنان سلم الأمم المتحدة في 14 تموز 2010 احداثيات تبدأ على مسافة 61.5 متراً من رأس الناقورة. اما النقطة الإسرائيلية الاحادية الجانب كما قُدمت إلى الأمم المتحدة في 12 تموز 2011 فتبدأ أيضًا في منطقة خاطئة قبالة الشاطئ بمسافة 37.7 مترًا من نقطة رأس الناقورة، ما ينبغي تصحيحهما كما اشرنا سابقا".

عام 2011، وبعد أشهر قليلة من الاتفاق الإسرائيلي – القبرصي على ترسيم حدودهما وآخر طلب قدمه لبنان إلى الأمم المتحدة، تلقت الحكومة اللبنانية تقارير الخبراء والمشورة ومخططات من مكتب المملكة المتحدة الهيدروغرافي والذي يعتبر منذ فترة طويلة المعيار الذهبي لرسم الخرائط البحرية للمنطقة. ما وجده الخبراء هو أن كلاً من لبنان وإسرائيل استخدما إحداثيات خاطئة كنقطة انطلاق لحدودهما البحرية. فبينما يجب أن تكون هذه النقاط على الساحل، ارتكز البلدان على نقاط تبعد عشرات الأمتار عن الشاطئ. قد لا يبدو هذا كثيرًا، ولكن عندما يصل فيه الخط المرسوم إلى البحر من نقطة البداية في غير محله إلى ما ينبغي أن يكون المفترق الثلاثي – حيث تلتقي المناطق الاقتصادية الخالصة لقبرص وإسرائيل ولبنان – يصل الخطأ إلى أميال بحرية عدة.

تعليقا على هذا الموضوع يعتبر بارودي انه "بحكم الأمر الواقع، استند كل من لبنان وإسرائيل في مطالباتهما البحرية السابقة إلى إحداثيات خاطئة، مما يجعل كل ما نتج عنها عفا عليه الزمن، اي ما يسميه الفرنسيون CADUC" كادوك" – أي لاغ وباطل بالنسبة لكليهما. ولا يمنح هذا فقط الحق في تحديث مطالباتهما أمام الأمم المتحدة، ولكنه يمنح أيضًا التزامًا بالقيام بذلك بناءً على المصلحة الوطنية لكل جانب. وإلى ذلك، تُظهر التجارب أنه، لا سيما مع وجود مثل هذه الأدلة على أن ادعاءات كل منهما كانت معيبة بشكل قاتل، إذا فشلت المحادثات الحالية وذهب البلدان إلى المحكمة أو التحكيم بشأن هذه القضية، فإن أول ما يُطلب منهما هو استبدالهما الخاطئ

للخرائط الموجودة في حوزتهما من خلال إجراء مسوحات وتحليلات مفصلة من أجل تحديد نقاط الخلاف بدقة". وبالمعنى التقني إذاً يؤكد بارودي انه "نعم، يجب على لبنان أن يتحرك بسرعة لتحديث المطالبات البحرية التي سبق أن قدمها الى الأمم المتحدة. لكن هناك اعتبارات أخرى يحتاج أيضًا إلى اخذها في الاعتبار. على سبيل المثال، في حين أن لبنان دولة ذات سيادة، لا يمكنه أن يتجاهل كليا مواقف الجهات الخارجية. عندما تتعارض هذه المواقف مع رغباتها وحاجاتها، يجب أن يزن الإيجابيات والسلبيات ويقرر وفقًا لذلك. في هذه الحالة، سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى ثني لبنان عن تحديث مزاعمه أو تأخير استئناف المحادثات المذكورة أعلاه بطريقة او بأخرى، مما أثار احتمال أن يؤدي ذلك إلى إعاقة التقدم، وتفاقم التوترات، وإجبار لبنان على الانتظار فترة أطول لأي تطوير في حقوله النفطية والغازية البحرية.

أما بالنسبة لما يدعو لبنان الى التنازل عن بعض حقوقه من أجل الاسراع في التوصل الى إتفاق يسمح له ببدء جني بعض الإيرادات من ثرواته، يرفض بارودي بشكل قاطع هذا الخيار، مؤكدا ان "المنطقة الحدودية تحتوي على بعض من أكثر المساحات البحرية الواعدة في لبنان، وعلى أي حال، ليس هناك ما يضمن أن التخلي عنها سيؤدي إلى تحقيق اختراق ديبلوماسي، وحتى لو حدث ذلك، فإن الاستثمار الخارجي المطلوب لتنشيط صناعة الطاقة يعتمد على مجموعة أخرى كاملة من المتطلبات الأساسية، ليس أقلها الإصلاحات التي لم يتمكن أحد من تحقيقها".

بالإضافة إلى تحليل عام 2011، أجرى الجيش اللبناني دراسات مفصلة عززت موقف لبنان، وبالتوازي مع الإحداثيات المودعة حديثًا، قد تُسرع جودة عمل الجيش عملية التفاوض من خلال إثبات أن الجانب اللبناني لن يهدد، ولن يتعرض للخداع. فيما لا أحد يتوقع أن تتخلى واشنطن عن علاقتها الوثيقة بإسرائيل، لكن نهج الجيش اللبناني في المفاوضات يشجع الأميركيين على أن يكونوا منصفين قدر الإمكان.